

جورج زوين ، بترو طراد ، روكز ابوناظر ، صبحي حيدر ، يوسف الزين ، جورج ثابت ، عبود عبد الرزاق .

وكل ما قامت به تلك اللجنة هـوتوجيه الاسئلة التالية الى رؤساء الطوائف الدينية ، وكبار الموظفين ، وبعض وجهاء السياسة :

- ١ - ما هو شكل الحكومة : ملكية دستورية ام جمهورية ؟
- ٢ - هل يجب ان يتألف البرلمان من مجلس او مجلسين ؟
- ٣ - هل تكون الوزارة مسؤولة امام رئيس الدولة ام امام البرلمان ؟
- ٤ - ما هو الافضل : المسؤولية الوزارية الفردية ام المسؤولية الوزارية التضامنية ؟
- ٥ - ما هو الافضل : تعيين مجلس الشيوخ ام انتخابهم ؟
- ٦ - هل يجب اخذ الطائفية اساسا لتوزيع المقاعد في البرلمان ؟

ولم يتعد ذلك الاستفتاء النطاق الذي رسمته له الدولة المنتدبة ، فكانت « الاجوبة التي وردت الى اللجنة قليلة جدا » . ووافق المجلس التمثيلي في جلسة علنية عقدها في ١٩ ايار (مايو) ١٩٢٦ على مشروع الدستور ، وفي ٢٢ من الشهر ذاته تحول المجلس التمثيلي بقدرة الدولة المنتدبة الى مجلس نيابي « ووافق المفوض السامي على الدستور الجديد » ونشره في اليوم التالي : هنا لا بد من تسجيل ما جاء في مذكرات رئيس الجمهورية اللبنانية السابق الشيخ بشاره الخوري ، حول انتخاب المجلس التمثيلي الاول (١٩٢٢ - ١٩٢٥) (٢) :

« وتم انتخاب المجلس بتدخل سافر من السلطة الفرنسية كما جرى في بيروت » .

اما عن انتخابات المجلس النيابي الذي انقلب بقدرة الدولة المنتدبة الى جمعية تأسيسية ثم عاد سيرته الاولى مجلسا نيابيا بعد اعلان الدستور (١٩٢٥ - ١٩٢٩) فيقول ايضا : (٣)

« كان المسيو ديمون (مندوب المفوض السامي) يعدد القوائم الانتخابية للمرشحين المحظوظين .

وسفر عن تدخل السلطة الفرنسية في هذا الاستفتاء الشعبي سفورا مفضوحا ونجحت لوائحها في جميع المناطق عدا محافظة بيروت » .

فكيف يمكن ان تكون الولادة الدستورية طبيعية ، والممارسة البرلمانية سليمة في ظل حراب الانتداب ، والتدخل السافر من قبل سلطة اجنبية في انتخاب الممثلين الشرعيين الذين يتحملون مسؤولية وضع القانون الاساسي للبلاد ؟